

بنك أبوظبي الأول ش. م. ع.

الخصم وتعزيز الدفع الإسلامي : بيان الحقائق الرئيسية

- الخصم وتعزيز الدفع الإسلامي هو ترتيب (قبول مشترك) حيث يقوم البنك بتقديم ضمان بالنيابة عن عملائه (المشترين / المستوردين) مقابل التزامات دفعهم (مثل: الكمبيالات أو "بي أو إي") تجاه الطرف المقابل للعميل (البائعين / المصدرين) بموجب التحصيلات المستندية الداخلية.
- يقدم البنك (بصفته بنك التحصيل) تعهداً نهائياً وغير قابل للإلغاء إلى بنك البائعين / المصدرين (البنك المحول) يفيد بتحويل الأموال لهم في تواريخ استحقاقها بعد قبول المشترين للكمبيالات.
- يجب تقديم أي طلبات الخصم الخاصة المقبولة خطياً من قبل الطرف المتقابل / المستفيد / البائع / المصدر أو بنك البائع، عندما يكون أبوظبي الأول يتعامل مع بنك البائع على أساس التحصيلات المستندية.
- إذا كان أي تمويل مطلوباً، يستطيع العميل أن يتقدم بطلب للحصول على تمويل مرابحة السلع. للمزيد من المعلومات حيال تمويل مرابحة السلع، يرجى الاطلاع على بيان الحقائق الرئيسية في شأن مرابحة السلع.
- **مفهوم الشريعة الإسلامية :**
- يُقدم أي تمويل مطلوب من خلال استخدام تمويل مرابحة السلع. حيث تعتبر المرابحة نوع من أنواع البيع الذي يتطلب من البائع القيام بالإفصاح عن سعر التكلفة وربح الأصول التي تعتبر موضوع معاملة البيع إلى المشتري. كما أن هيكل مرابحة السلع هو عبارة عن ترتيب مرابحة حيث يقوم البنك من خلاله ببيع سلع معينة إلى العميل بسعر التكلفة بالإضافة إلى مبلغ ربح متفق عليه بناءً على شروط الدفع المؤجل (بمعنى، لا يتم الدفع إلى البنك في نفس وقت إتمام معاملة البيع، إلا أنه يتم الدفع في وقت لاحق على أقساط أو دفعة مقطوعة واحدة).
- حصل تمويل مرابحة السلع على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك

الرسوم والمصاريف	
عمولة تعزيز الدفع	حسب الترتيب مع العميل (تخضع لمدة 3 ثلاثة أشهر كحدٍ أدنى أو 1,000 درهم إماراتي، أيهما أعلى) طيلة فترة استخدام الكمبيالة.
رسوم تمويل تعزيز الدفع	400 درهم إماراتي لكل كمبيالة بالإضافة إلى تكلفة التمويل * * سيتم تحديد تكلفة التمويل (سعر الفائدة) في بيان ملف المخاطر للعميل، وسيتم توضيحها في خطاب عرض التسهيل ذي الصلة.
رسوم تجهيز المعاملة (لكل معاملة)	0.125 % من مبلغ الكمبيالة (تخضع لمبلغ 250 درهم إماراتي كحدٍ أدنى لكل كمبيالة)
العمولة بدلاً من الصرف	يتم فرض عمولة بنسبة 0.25 % بدلاً من صرف العملة عند تسوية المعاملات كلياً أو جزئياً بنفس العملة الأجنبية وفقاً للوثائق والمستندات ذات الصلة.

مثال توضيحي على أرباح رسوم تمويل الخصم (المحصلة مقدماً)

المبلغ الأصلي - 100,000 درهم إماراتي، الأرباح (6 أشهر إيور + 2%) أي (1.65 + 2 = 3.65%)
المدة - 6 أشهر

إجمالي الأرباح = $100,000 \times 3.65\% \times (180 / 360) = 1825$ - / 1825 - درهم إماراتي
التسهيل الممنوح = $100,000 - 1825 = 98,175$ - / 98,175 - درهم إماراتي

السداد عند الاستحقاق = $100,000$ - / 100,000 - درهم إماراتي

ملاحظة: * تعتبر الأسعار المذكور أعلاه أسعار دلالية وسيتم تقديم الأسعار الفردية عند تطبيقها وقد تختلف عنها.

** إيور (السعر المعروف بين البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة) هو معدل أساسي متغير ينشره مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتم نشر سعر إيور على الرابط التالي: <https://www.centralbank.ae/en/services/eibor-prices>

الوثائق والمستندات المطلوبة

- الكمبيالة أو السند الإذني.
- مستندات النقل
- طلب تعزيز الدفع مطبوع على الورق الرسمي للعميل.
- طلب الخصم مطبوع على الورق الرسمي للمستفيد.
- الكمبيالة أو السند الإذني المصدق من قبل المستفيد، لصالح البنك.
- إشعار المعاملة.
- نموذج العرض / القبول.
- أي وثيقة أو مستند آخر متفق عليه بين الأطراف.

تحذير:

- تخضع المعاملات للتحقق من الامتثال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وإجراءات البحث عن مكافحة غسل الأموال.
- في حال عدم وفائك بالتزامات الدفع الخاصة بتمويلك، عندئذ سوف يترتب متأخرات على حسابك وقد يفرض مبلغ تبرعات على التأخر بالسداد (إن وجد). وقد يؤثر هذا الأمر على تصنيفك الائتماني، مما يحد من قدرتك للحصول على التسهيلات في المستقبل.
- قد تستغرق عملية إعادة تمويل تسهيك وقتاً أطول لتسديد التسهيل، وقد يؤدي إلى دفع المزيد من الأرباح.
- رسوم إضافية قد يفرضها البنك المراسل / المؤسسة المالية المراسلة أو الجهة المزودة بخدمات مالية للجهة المستفيدة من التحويلات المالية.
- قد يتأثر هذا المنتج / هذه الخدمة من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
- إن الوقت المطلوب لإتمام معاملة قد يختلف عن الوقت المتوقع بسبب التدقيق المتزايد للمعاملات من قبل البنك المراسل/ المؤسسة المالية المراسلة أو الجهة المزودة بالخدمات المالية للجهة المستفيدة من التحويلات المالية.

الملاحظات:

- تحمل أي مصطلحات مكتوبة بالأحرف الكبيرة في بيان الحقائق الرئيسية المائل المعاني المخصصة لها في شروط وأحكام البنك المطبقة على هذا المنتج.
- ينبغي على العميل أن يقدم إلى البنك جميع الوثائق والمستندات التي قد يطلبها البنك، كما يجب عليه إبلاغ البنك بأي تغيير في المعلومات المقدمة في وقت تقديم الطلب الأولي.
- يحتفظ بنك أبوظبي الأول بحقه، وفقاً لتقديره المطلق، في القيام بإضافة / تعديل / حذف / إلغاء أي من الشروط والأحكام وسوف يقدم إلى العميل إخطار خطي بمدى 60 يوم قبل القيام بإجراء أي تغييرات من هذا القبيل.

بنك أبوظبي الأول ش.م.ع، وهو بنك مرخص ومنظم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويقع عنوان مكتبه المسجل في ص.ب. 6316، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- هذا بيان للحقائق الرئيسية. ولا يعتبر عرضاً يقدمه البنك لتزويدك بهذا المنتج. وتكون جميع المنتجات التي يعرضها البنك وفقاً لتقدير البنك المنفرد والمطلق. يحتفظ البنك بحقه في القيام، بأي وقت من الأوقات، دون أي تحمل أي مسؤولية أو غرامة، برفض منح أي منتجات أو خدمات.
- يوافق العميل على دفع جميع الرسوم والتكاليف والمصاريف والنفقات المطبقة فيما يتعلق بمنح هذا المنتج. ترد تفاصيل تلك الرسوم والتكاليف والمصاريف والنفقات في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض أو جدول الرسوم والمصاريف ذي الصلة: <https://www.bankfab.com/-/media/fabgroup/home/cib/global-transaction-banking/gtb-trade-tariffs.pdf?view=1>
- يوافق البنك والعميل للتقديم إلى الولاية القضائية الحصرية لمحاكم دولة الامارات العربية المتحدة من أجل تسوية أي نزاع ناشئ عن أو متعلق ببيان الحقائق الرئيسية المائل، ولكن بشرط يحق للبنك أن يرفع الإجراءات في أي ولاية قضائية أخرى (داخل أو خارج دولة الامارات العربية المتحدة)، إذا اعتبر ذلك مناسباً.
- يمكن للعميل التواصل مع مدير العلاقات البنكية للحصول على الدعم فيما يتعلق بأي استفسارات بخصوص الشروط والأحكام.
- تعتبر جميع المعلومات / الخيارات التي يقدمها البنك من اجل أن يقوم العملاء باتخاذ قرارات مستنيرة ولن يتم اعتبارها أنها بمثابة نصيحة أو توصية محددة.

الإقرار

عند التوقيع على هذا بيان الحقائق الرئيسية أدناه، أقر بأنني قد استلمت وقرأت وفهمت بيان الحقائق الرئيسية والشروط والأحكام المتعلقة بالخصم وتعزيز الدفع الإسلامي.

اسم العميل	
اسم الشركة	
توقيع العميل	
التاريخ	